



مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

جولة عامة في خمسينية مصرف لبنان

رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

مقابلة مجلة الأفكار

٢٨ آب ٢٠١٤ | بيروت - لبنان

١- ٥٠ سنة مرت على تأسيس مصرف لبنان. فكيف تلخص لنا دوره المالي والنقدي وأثره الإيجابي على المالية العامة، وما هو التطور الأبرز الذي شهده خلال هذه السنوات؟

لعب مصرف لبنان، ومنذ تأسيسه، دورا محوريا في تفعيل القطاع المصرفي والمالي اللبناني من خلال التعاميم التي اصدرها والتي نظم بموجبها عمل المصارف، كما والقوانين التي ساهم في اعدادها، وانتقل بنتيجته العمل المصرفي "من نواة الى قطاع" تجاوزت اصوله الـ١٧٠ مليار دولار في حزيران ٢٠١٤.

فبالرغم من الصعوبات التي مرت عليه، استطاع مصرف لبنان أن يبني قطاعا مصرفيا سليما وناجحا وأن ينظم كل العمليات المصرفية وذلك من خلال الدور المعطى له بموجب قانون النقد والتسليف، ما سمح له بالتحرك عندما تكون المؤسسات الاخرى تواجه الصعوبات. في هذا الاطار، قام مصرف لبنان بورشة عمل كبيرة لإصلاح القطاع المصرفي واعادة الثقة بالليرة اللبنانية.

واليوم، نشهد على متانة هذه الليرة والثقة التي تتمتع بها في الاسواق ولقد أصبحت عملة تسليف أساسية.

في بعض الاحيان، وجد مصرف لبنان نفسه مضطرا الى المساهمة في تمويل الدولة من دون أن يخلق تضخما والقيام بأعمال لها طابع تجاري ك شراء شركة طيران الشرق الاوسط على سبيل المثال. وكذلك قام بمبادرات في قطاع التسليف من خلال القروض المدعومة، وعمل على تفعيل الاقتصاد في بلد كان تصنيفه منخفضا. كذلك عمد مصرف لبنان الى اتخاذ مبادرات في القطاع المصرفي من خلال عمليات الدمج التي تمت لتدعيم القطاع.

هنالك عدة محطات بارزة مرت على مصرف لبنان خلال هذه السنوات الطويلة أهمها انه استطاع تأمين الاستقرار النقدي وانشاء مؤسسات تحمي مدخرات اللبنانيين وتحمي الاقتصاد الوطني وتجعل القطاع العام مرتاحا في التمويل بشكل تخفض في ظله الفوائد على السندات.

٢- السرية المصرفية هي ميزة لبنان الأساسية ماليا والتي لم تعد تعتمد على أي دولة أخرى حتى سويسرا. فما اثرها على حركة نقل الأموال والاستثمار من جهة وتبييض الأموال من جهة أخرى، والا تزال ضرورة للبنان؟

خلال الأعوام الماضية، برز نهج جديد لدى دول العالم المؤثرة يميل إلى الغاء السرية المصرفية في الدول التي لا تزال تحافظ عليها. فأخر المعامل، سويسرا، اضطرت للرضوخ الى الضغوط الأميركية تحت ستار التهرب الضريبي.

اما في لبنان، لعبت السرية المصرفية، منذ إقرارها، دورا إيجابيا في استقطاب الرساميل وتطوير القطاع المصرفي. بالفعل، تشكّل السرية المصرفية أحد العناصر الثلاث الأساسية (إضافة إلى الثقة في حاكمية مصرف لبنان والذهب) في بناء اندفاعة للمتعاملين في السوق اللبنانية. وهي ما زالت وركيزة أساسية في العمل المصرفي اللبناني والمصرف المركزي يعمل ضمن الصلاحيات المعطاة له بالقانون النقدي. كما ساهم مصرف لبنان بتعدي مرحلة الضغوط على إلغاء السرية المصرفية بالمساهمة الفعّالة بإقرار قانون مكافحة تبييض الأموال وإنشاء هيئة التحقيق الخاصة.

اليوم لبنان بات لديه قوانين تساعد للتعاون مع التحقيقات ذات المصادر الخارجية وهي لا تصطدم بالسرية المصرفية. وهذا الامر واضح، وهيئة التحقيق الخاصة تشر- كل سنة كتيا يظهر عدد الحسابات التي رفعت عنها السرية المصرفية. تبقى هناك قوانين مطلوبة للتعاون في التحقيقات المرتبطة بتبادل المعلومات الضريبية مع الخارج ولكن ضمن ضوابط، اضافة الى قانون للتصريح عن الاموال النقدية عبر الحدود وهذا القانون لا يمنع نقل الاموال بل فقط التصريح عنها.

وإذا قام لبنان بتطبيق هذه الخطوات فلن يكون هناك ضغوط لأن الهدف الذي تبحث عنه الاقتصادات المتطورة هو مكافحة التهرب من الضرائب وليس محاربة السرية المصرفية في لبنان. لكن هذه المجموعة لا تسمح للسرية المصرفية أن تمنعها من التحقيق في عمليات التهرب من الضرائب.

٣- انطلاقاً من ذلك كيف تنظر الى التدخل الأميركي في حركة المصارف اللبنانية بحجة مكافحة الارهاب وتبييض الأموال مثل قانون "فاتكا"، وآخرها محاكمة البنك العربي بتهمة مساعدة حركة "حماس" والى يعتبر ذلك ابتزازاً واضحاً طالما أن مصرف لبنان شدد الرقابة على المصارف وحركة الأموال تجنباً للغرامة الأميركية من خلال التعميم ١٢٦؟

الفاتكا، إجراء عالمي يطال مواطني الولايات المتحدة وحدهم، وهو موجه الى جميع دول العالم وليس الى لبنان فقط. ان المصارف مستعدة لتطبيق هذا القانون وقد وضع مصرف لبنان الآلية الواجب اتباعها بالتوافق مع المصارف اللبنانية. وفي الحالات التي يكون فيها اصطدام بين تطبيق قانون فاتكا الأميركي والسرية المصرفية المعتمدة ضمن القطاع المصرفي اللبناني، يكون الدور الفاصل للهيئة الخاصة الخاضعة للقوانين اللبنانية تسهيلاً لتعامل المصارف مع السلطات الضريبية الأميركية.

أما فيما يتعلق بالعقوبات المالية والاقتصادية فقد أصدر مصرف لبنان التعميم واتخذنا التدابير التي تشدد على عدم مخالفة اعمال في لبنان لقوانين المصارف المراسلة في دولها، ما يحول دون تعريضها الى مشكلات في دولها. ويبقى من اولويات المركزي العمل على ان لا يشكل اي من القوانين الأميركية والدولية عنصراً إضافياً لتعطيل عمل المصارف اللبنانية مع المصارف المراسلة.

كل المصارف اللبنانية ملتزمة بالتعميم الصادر عن المركزي وكل القوانين والتشريعات التي تحمي القطاع. فان لبنان صادق في علاقاته الخارجية من حيث احترام القوانين العالمية. كما ان مصارفنا تدار بمهنية ومسؤولية، وهي قد شكلت لجانا ليست للمخاطر والامثال فقط بل للإدارة الحكيمة ايضاً.

٤- ما سر التدفقات المالية على لبنان حتى وصل الاحتياط بالعملات الأجنبية الى ٣٥ مليار دولار عام ٢٠١٣؟

عمد مصرف لبنان منذ اكثر من عقدين من الزمن الى تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي اللبناني وبناء قطاع يتمتع بميزات فريدة ويطبق المعايير الدولية. إن التدفقات المالية الذي يستقطبها لبنان هي نتيجة هذه السياسة، ومصادرها الرئيسية تأتي أساساً من المغتربين اللبنانيين والقائمة بحسب احصاءاتنا منذ استقلال لبنان.

بالفعل، فإن التحويلات المالية الى لبنان التي توازي ٢٠ الى ٣٠% من الناتج المحلي سنويا، تشكل دليلا واضحا على سلامة هذا القطاع وثقة المغتربين به. وهذه التدفقات تسد فجوة ناتجة من الميزان التجاري وتجعل ميزان المدفوعات في حال جيدة، كما انها تؤمن جزءا مهما من العملات الاجنبية الموجودة في لبنان. وهي بحسب البنك الدولي قدرت بـ ٢,٧ مليارات دولار في العام ٢٠١٢.

٥- لم يتأثر لبنان بالأزمة المالية العالمية بدءاً من العام ٢٠٠٨ بفعل نجاح مصرف لبنان في استقطاب الرساميل وخفض معدل الفائدة كما قيل. فهل هذا هو السبب أم كانت هناك إجراءات أخرى حمت الواقع المالي؟

ان الأزمة المالية التي عصفت بالعالم سنة ٢٠٠٨ لم تؤثر على لبنان، وذلك بفضل النموذج المصرفي المحافظ الذي اعتمده مصرف لبنان وطوره منذ عام ١٩٩٣ والذي نجح في استقطاب الرساميل وفي خفض معدلات الفائدة. ومنذ ذلك الحين، استطاع مصرف لبنان المحافظة على هذه المعدلات رغم الصعوبات التي برزت مع نشوب ثورات الربيع العربي وبداية الحرب في سوريا.

بالفعل، اعتبر مصرف لبنان أن المحافظة على الثقة تفترض ثبات سعر صرف الليرة مقابل الدولار، علما أن هذا القرار، وإن كان مكلفا أحيانا، سمح بصون الاستقرار وتعزيز الثقة بالقطاع المالي وتأمين المناخ المؤاتي للاستثمار والاستهلاك وأعاد الليرة كعملة تسليف مما ساهم بنمو التسليف والاقتصاد. إن المركزي باق على هذا الهدف ويعمل دائما لتأمين الإمكانيات في تحقيق ذلك.

كما أن هذا النموذج المحافظ يركز على رسملة جيدة ويطلب من المصارف التقيّد بمعايير الملاءة التي تفرضها اتفاقية بازل ٣. وبالتالي، تخطت نسبة الملاءة الـ ١٢%. علاوة على ذلك، فرض مصرف لبنان على كل مصرف، منذ أكثر من ١٥ عاما، تكوين سيولة لا تقل عن ٣٠%، مما يخفض مستوى الاستدانة إلى عشرة أضعاف بالنسبة إلى الأموال الخاصة للمصرف. كما شدد على فصل المصارف التجارية عن مصارف الأعمال، باعتبار أنها تقوم بأدوار مختلفة تماما وتقاديا لتوظيف سيولة المصارف التجارية في استثمارات طويلة المدى غير سائلة أو في

المضاربة. وقد نظّم المشتقات المالية والمنتجات المركبة والقروض للقطاع العقاري والأدوات المالية. كما خطط مصرف لبنان لقطاع مصرفي لا يكون فيه تركيز مخاطر القطاع في مؤسسة واحدة أو في مؤسستين أو ثلاث، على غرار ما حصل في بلدان أخرى. لذلك منع الدمج بين المصارف الـ ١١ الأولى كما توافقت هذه السياسة مع رفض افلاس اي مصرف.

ان النموذج المصرفي المحافظ الذي اعتمده مصرف لبنان قد أعطى ثماره. وخير دليل على ذلك ميزانية المصرف المركزي والمصارف اللبنانية عموماً. فبالرغم من هذا النموذج الثقة التي تعتبر ركيزة الاستقرار، وهي وليدة الجهود التي يبذلها المركزي باستمرار على مستوى القيادة والمصداقية والشفافية والترقب وصنع القرار.

٦- يعتمد مصرف لبنان سياسة استبدال السندات بشهادات إيداع بالعملة الأجنبية وعند اقرارها في مجلس النواب يستبدلها بشهادات إيداع بسندات خزينة لما يعرف بـ "سواب". فهل هي السياسة الأفضل حالياً أم هناك بدائل أخرى عند الحاجة؟

ان السياسة التي اعتمدها مصرف لبنان أثبتت جدواها على مر السنين وهي تهدف الى تعزيز الثقة بالعملة اللبنانية وتوفير السيولة الملائمة والمحافظة على استقرار الفوائد وتأمين ملاءة الدولة في كل المحطات. والمصرف يتعامل مع كل محطة من المحطات التي تمر على لبنان حسب مقتضياتها ولديه من الهندسات المالية ما يؤمن استمرار المحافظة على استقرار الليرة اللبنانية. عمليات السواب ليست سوى واحدة من هذه الهندسات.

لذلك، تدخل البنك المركزي في بعض المحطات لضبط السيولة التي دخلت بكميات مهمة وفي وقت قصير من خلال إصدار شهادات إيداع وهي ببساطة على شكل ودائع، للحد من مخاطر التضخم والمضاربة وزعزعة الفوائد وأسواق التسليف الناجمة عنها.

كما استطاع مصرف لبنان إعادة تقوية العملة الأجنبية التي كان قد تدخل فيها للدفاع عن الليرة من خلال إصدار شهادات إيداع بالدولار، وبالتالي استقطاب ودائع كبيرة من الخارج لآجال متوسطة وطويلة. ورأى مصرف لبنان أنه من الأفضل إصدار شهادات إيداع بالدولار لكي تسمح له بتمويل الدولة بدون خفض احتياطاته من العملات الصعبة.

وقد طرح مصرف لبنان عملية السواب بهدف تسهيل التمويل للقطاع العام، حرصاً منه لدعم ملاءة الدولة عند الحاجة، وارتفاع محفظته في السندات دليل واقعي على ذلك. إن هذه المقاربة لتمويل الدولة تخفف من المخاطر وتطمئن الأسواق بأن لبنان لن يتخلف عن تسديد ديونه و تعزز الثقة التي ينعم بها.

٧- الدين العام اللبناني وصل إلى ٦٥ مليار دولار والعجز تخطى الـ٧٧٠ مليار والعجز في الميزان التجاري يصل إلى ٤ مليارات ونسبة النمو وقفت عند حدود الـ٢,٢%. فما هي السياسة المطلوبة حالياً من وجهة نظركم لمواجهة هذا الواقع؟

حجم الدين العام ليس مشكلة بحد ذاته اذ لطالما استطعنا استقطاب رساميل بكميات كبيرة. تحتاج الدولة اليوم الى تخفيض العجز نسبة الى الناتج المحلي. يجب العمل على تحفيز النمو بنسب اكبر من نسبة نمو العجز او الدين العام. نتمنى أن تكون على رأس أولويات الدولة اقرار وتنفيذ اصلاحات شاملة وواسعة ومنها اقرار الموازنة التي لم تقر منذ العام ٢٠٠٥ وتطوير البنية التحتية التي لها انعكاسات آنية على الاقتصاد وتفعيل عملية استخراج الغاز وان لن تظهر النتائج المادية مباشرة نظرا الى ما يضيفي هذا الملف من امل وتطلعات ايجابية تبني عليها الاسواق. وربما الاستثمارات الاجدى لعائدات الغاز هي في البنية التحتية في لبنان. كما أن هذه العائدات قد تساهم في تخفيض مديونية الدولة وتفعيل الاقتصاد اللبناني. لكن تبقى الاصلاحات أمراً أساسياً وحيوياً من شأنها أن تسهم في إيجاد بنية مؤاتية لخلق فرص العمل والحد من التضخم ومن العجز. لكن هذه الاصلاحات لن تُعطي ثمارها دون وفاق سياسي بين مختلف الأطياف اللبنانية.

لا يملك مصرف لبنان دورا في تلك المعطيات، بل هي من مسؤوليات الحكومة، ولكننا نشجع نحو هذا التوجه. وفي هذا الاطار، كون نسبة النمو تتأثر بتداعيات عدم الاستقرار في المنطقة والعبء الكبير الذي يتحمله لبنان، عمد مصرف لبنان الى تحريك الطلب الداخلي وذلك عن طريق التحفيز التي ساهمت بتحقيق نسبة مهمة من النمو الاقتصادي في العام ٢٠١٣. لذلك اعاد مصرف لبنان تجديد هذه المبادرة هذه السنة ولو بمقدار أقل، تيقنا أن الأحوال في المنطقة لا تزال غير مستقرة ويجب العمل على تحفيز الاستهلاك الداخلي. وفي السياق نفسه، اصدر مصرف لبنان في آب ٢٠١٣ تعميما يهدف الى اطلاق قطاع عجز عن ايجاد موارد الرسملة اللازمة، وهو قطاع اقتصاد المعرفة الذي نعول عليه لتوفير فرص العمل وينعكس مردوده على الاقتصاد الوطني ككل. لقد وضع مصرف لبنان بتصرف هذا القطاع ما يفوق الـ٤٠٠ مليون دولار من خلال منح المصارف تسليفات دون فائدة مقابل المساهمات التي تقوم بها في الشركات التي تعنى باقتصاد المعرفة وذلك ضمن عدة شروط.

إن اقتصاد المعرفة موضوع أساسي وقطاع أساسي للمستقبل، ويوفر لبلدنا قدرة تنافسية تساعدنا للتغلب على كل الأرقام السلبية، لا سيما في نسب الدين على الناتج المحلي أو بالعجز في القطاع العام.

٨- كيف تلخص لنا تداعيات أحداث المنطقة على الوضع المالي اللبناني وما هي خسائر المصارف اللبنانية تحديداً في العراق وسوريا؟

الاحداث الجارية في المنطقة، لاسيما في سوريا والمحيط، انعكست سلباً على لبنان. وكان لهذه التداعيات تأثيراً مباشراً على المالية العامة وعلى الاقتصاد اللبناني وذلك نتيجة التدفق الغير مسبوق للاجئين من سوريا وتجميد الحركة السياحية كما حركة الترانزيت على المعابر البرية.

بالفعل، تراجعت معدلات النمو في لبنان من ٨% في ٢٠٠٧-٢٠١٠ إلى ٢% في ٢٠١١-٢٠١٣. ورغم هذا الواقع، سجل لبنان نمواً إيجابياً، على عكس العديد من البلدان العربية وبالأخص البلدان الغير نفطية.

ايضاً، واجه العمل المصرفي ظروفًا صعبة نظراً الى ما يحصل في العالم العربي وحول البحر المتوسط وقدرت خسائر المصارف اللبنانية العاملة في سوريا بـ٤٠٠ مليون دولار خلال الأزمة. لكن المصارف المعنية قد خفضت انكشافها على الاقتصاد السوري بشكل ملحوظ. ولا نتوقع أن يكون هناك أثر سلبي على المصارف من جراء الوضع في المنطقة لاسيما على القدرة الائتمانية التي يملكها هذا القطاع.

يمكننا القول ان المصارف اللبنانية تجاوزت الأزمات، لا سيما في سوريا ومصر- والعراق، وهي تعمل حالياً بوتيرة الانتاج نفسها التي عرفتھا قبل هذه الأزمات، وكوّنت الاحتياطات العامة المطلوبة كي لا تتأثر بمزيد من التأزم في الدول المتواجدة فيها.

ان القطاع المصرفي اللبناني سليم وسيبقى كذلك بفضل السياسات المطبقة، والعمل المشترك بين المصرف المركزي والمصارف اللبنانية.

٩- ما العقبات الجوهرية التي تعيق تحقيق النتائج المالية الأفضل وهل الأمر يرتبط بالقوانين لتوفير البيئة الاستثمارية المؤاتية أم ماذا؟

إن الأوضاع التي تمرّ بها معظم الدول العربية ودول البحر المتوسط دقيقة ولا تشجّع على الاستثمار. لبنان يتأثر بهذا المناخ حيث تنعكس بشكل مباشر على تصرّف المستثمر والمستهلك ولها ارتدادات على الوضع السياسي والأمني وعلى الاستقرار الاجتماعي.

لا شك أن الاقتصاد اللبناني يواجه تحديات شتى من أهمها تخفيض مديونية القطاع الخاص. وقد بلغت مديونية هذا القطاع ما يساوي ١٠٠% من الناتج المحلي وربما ما يتعداه. فإن المديونية في القطاع الخاص قد تعيق الاستثمار، وبالتالي النمو، وتشكّل عبئاً على العائلة لا سيما في ما يتعلّق بالقروض الاستهلاكية التي أصبحت تشكّل ما يقارب ٥٠% من مدخول العائلة. في هذا الاطار، نهدف إلى إيجاد أسواق سائلة لتسديد القروض الاستهلاكية وندعو الحكومة إلى المبادرة إلى تخصيص بورصة بيروت لتكون هذه المبادرة بداية انطلاقاً جديدة لعملية تشجيع القطاع

الخاص على تحويل الشركات الخاصة إلى شركات يساهم فيها الجمهور وإلى تسديد القروض الاستهلاكية تحت رقابة هيئة الأسواق المالية تفادياً للمفاعيل السلبية.

إضافة إلى ذلك، إن السوق تنتظر من الحكومة الحالية أو الآتية معالجة عدد من العوائق التي تؤثر سلباً على البيئة الاستثمارية، ومن أبرزها معالجة البنية التحتية التي تسبب عجزاً كبيراً في الخزينة وتفوت على لبنان قدرته التنافسية، لاسيما ملف الكهرباء والبيروقراطية الإدارية غير الفعالة، الفساد وعدم الاستقرار الأمني والسياسي المحلي، وغيرها. لكن مصرف لبنان يؤكد أنه سيستمر موجوداً في الأسواق مؤمناً السيولة بكل العملات ومؤمناً ملاءة الدولة في هذه الظروف الدقيقة التي يمر بها البلد.

١٠- كم كان حجم تأثير قرار بعض دول الخليج تعليق سفر رعاياها إلى لبنان على الوضع المالي وتأثيراته الاستثمارية؟

لا شك إن القرار الذي اتخذته بعض دول مجلس التعاون الخليجي بتحذير رعاياها من القدوم إلى لبنان كان له تداعيات سلبية على الاقتصاد الوطني، خاصة قطاع السياحة والاستثمارات وبالتالي الحركة الاستهلاكية والعقارية. بالفعل تجنب السياح الخليجين السفر إلى لبنان أثر سلباً على الاقتصاد اللبناني، إذ إن لبنان يتكفل بجزء كبير من حركته على السياحة العربية، ومن ضمنها دول الخليج الشقيقة.

لكن اليوم مع الحديث عن السماح لهم بالعودة إلى لبنان فلا شك إن هكذا قرار، إذا ما تبعه استقراراً سياسياً وأمنياً في البلد، ستظهر نتائجها بتطور إيجابي للكتلة النقدية ومساهمة في تحريك العجلة الاقتصادية لاسيما إعادة تحريك التسليفات للقطاعات المعنية ومنها السياحة.

١١- يقال إن سلسلة الرتب والرواتب إذا اقرت كما تريد هيئة التنسيق النقابية تؤثر سلباً على الدورة الاقتصادية والمالية العامة. فما هو الحل الأمثل من وجهة نظركم لها؟

ما زال مصرف لبنان على موقفه الذي عبر عنه منذ أكثر من عام ونصف العام في مجلس الوزراء. نحن حريصون، كمصرف مركزي، على رفع مستوى المعيشة في لبنان وتحسين مداخل اللبنانيين والعاملين في القطاع العام. ولكن سبق وعبر المصرف المركزي عن تخوفه من أن يؤدي إقرار سلسلة الرتب والرواتب دون إيجاد مصادر تمويل جديّة وإجراء الإصلاحات المطلوبة إلى تداعيات اقتصادية ومالية سلبية، كرفع العجز المالي الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع الفوائد وإدخال البلاد في ركود اقتصادي. فاقترح مصرف لبنان على الحكومة حلولاً لا تزعزع الاستقرار الاقتصادي، وحذر أن فرض ضرائب إضافية في ظلّ الاوقات الاقتصادية المستعصية لا تقدم الدعم اللازم بل تضعف قدرة لبنان التنافسية. وبالتالي رأى المركزي أن الحل الواقعي الأنسب

هو تقسيط السلسلة على خمسة اعوام ، على أن تصحح الاجور سنويا، وتمنى أن تترافق زيادة الأجور مع الإصلاحات التي تخلق وفرا ماليا، ومع ارتفاع الإنتاجية تجنباً للمفاعيل التضخمية. الملف اليوم في عهدة مجلس النواب الذي سيتخذ حتما القرار المناسب في شأنه.

١٢- ألم يؤثر وجود مليون ونصف مليون لاجئ سوري مالياً، خاصة عند الحديث عن تكبد الاقتصاد مبلغ ٥ مليارات دولار وارتفاع البطالة عند اللبنانيين إلى ٢٠%؟

ان صندوق النقد الدولي قدر عدد اللاجئين الى لبنان بربع السكان، وتحدث عن أثر هذا النزوح على المالية العامة والبطالة والنمو الاقتصادي ولفت الى ضرورة زيادة المساعدات من قبل المجتمع الدولي نظرا للتبعات الهائلة على الاقتصاد اللبناني.

بالفعل، ان اللاجئين السوريين الذين يستضيفهم لبنان يشكلون عبئا كبيرا على الاقتصاد كلفته المباشرة على الدولة اللبنانية مليار دولار، وغير المباشرة ثلاثة مليارات ونصف مليار بسبب التراجع في الاستهلاك والاستثمار وذلك لغاية أيار ٢٠١٣.

هذا الملف يشكل عبئا على لبنان واقتصاده وعلى الاستقرار الاجتماعي. فهذا النزوح الغير مسبوق في تاريخ لبنان نتج عنه ترديا اضافيا في البنى التحتية وتراجعا حادا في الحركة السياحية والتجارية والاستثمارية وخلف مضاعفات مقلقة على المالية العامة مما سيزيد حتما العجز في الموازنة ويؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ويؤدي الى تفشي البطالة في بلد يعاني أساسا من هذه الآفة.

معالجة هذا الملف ليست من صلاحيات مصرف لبنان؛ الا أن نجاح لبنان حتى الآن بالتعامل مع هذا العبء يدل على مدى صلابة الاقتصاد اللبناني. هذا البلد الصغير صاحب الاقتصاد المتواضع الحجم الذي تمكن من تجنب ازمات وقع فيها من هم حولنا في حوض المتوسط او الدول العربية، تمكن من مواجهة اوضاع امنية وسياسية صعبة وان يتحمل وحده عبء اكثر من مليون لاجئ سوري. لذلك هذا الملف مهم جدا ويجب معالجته من دون ان يفقدنا الثقة بإمكانات لبنان وقدراته.

١٣- كم هي التكلفة المالية والاقتصادية للفراغ الرئاسي المتماذي منذ ٢٥ ايار/ مايو الماضي؟

الشغور في سدة الرئاسة امر غير سليم نامل الا يطول، فالفراغ يشكل ضغطا على الاداء الطبيعي للمؤسسات الدستورية الاخرى ان كان مجلس الوزراء او مجلس النواب. كما انه يؤثر على الثقة والنمو الاقتصادي.

لكن مصرف لبنان في ظل هذا الواقع سيقوم بالمحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار الائتماني في لبنان. تدرك الاسواق ذلك ونذكر باننا مررنا بظروف مماثلة في السابق وحافظ مصرف لبنان على الاستقرار. ان الثقة والامكانات المتوفرة لدى مصرف لبنان ولدى القطاع

المصرفي تضفي المصداقية على هذا الموقف الذي تفرضه المصلحة الوطنية وازادتنا لحماية الاقتصاد.

نامل ان تعود كل المؤسسات الدستورية الى فعاليتها وان يتحمل كل منا مسؤولياته تجاه الاقتصاد وتجاه عمليات التمويل، ولنا كلنا مصلحة في ذلك.

١٤- باعتبارك المحافظ المناوب عن لبنان في مجلس صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي نسألك: هل أنت راضٍ عن سياسات صندوق النقد الذي يؤخذ عليه أنه يتدخل في سياسات الدول التي يساعدها؟

إن صندوق النقد الدولي وإن كان يتدخل في سياسات الدول التي يساعدها إلا أن حرية القبول بهذه التدخلات والأخذ بها تبقى متروكة للدول حيث يمكنها أن تعمل بها أو تختار منها ما يناسبها. والمعروف عن لبنان أنه لا يطبق سياسات صندوق النقد الدولي بطريقة عمياء، بل يتمعن بها ويطبق منها ما يناسبه مستأنسا بتوجهاتها. من جهة أخرى، إن صندوق النقد العربي نادرا ما يتدخل في سياسات الدول التي يساعدها ما لم تطلب منه المساعدة والعون بنفسها.

لكن لا بد من الاقرار بالجهود التي بذلها ويذللها صندوق النقد الدولي لتحسين الحوكمة وتحديث العمليات، بما يعكس واقعنا اليومي بطريقة افضل.

١٥- كرئيس للجنة التنظيمية للمصارف الإسلامية في مصرف لبنان نسألك عن واقع المصارف الإسلامية وتجربتها ومدى نجاحها، وهل تختلف كثيراً عن المصارف العادية؟

تختلف المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية، فهي بالتعريف المعتمد حسب روحية القانون اللبناني "تاجر بالمرور" حيث يقوم المصرف الإسلامي بإشراك المستثمر في ربحيته أو خسارته من خلال عمليات الحيازة والبيع وذلك مختلف تماما عن عمل المصارف التقليدية.

يوجد في لبنان حاليا خمسة مصارف اسلامية، بينهما اثنان تعود ملكيتهما بشكل كامل لمصارف تقليدية لبنانية، واثنان لمصارف اسلامية عربية، والخامس يمثل فرعاً لأحد المصارف الاسلامية العربية. هذه المصارف حديثة العهد في لبنان، لذا لا يمكن مقارنة نموها مع المصارف التقليدية سيما أن مجمل موجوداتها لا تتجاوز النصف في المئة من مجمل المصارف العاملة في لبنان.

يتطلب تطوير عمل المصارف الاسلامية إقرار قوانين في المجلس النيابي كي تتمكن هذه المصارف من الاستفادة من اعفاءات معينة تخفض كلفتها التمويلية لتزيد نسبة مردودها؛ إضافة

الى ذلك على المصارف الإسلامية نشر الوعي فيما خص طبيعة عملها كي تستقطب المستثمرين
فلا تزال الأغلبية اللبنانية متحفظة على التعامل مع المصارف الإسلامية نظراً لعملياتها المعقدة.